

تكاليف التعليم الخاص تسجل ارتفاعاً تجاوز 16%

الثورة الاقتصادية / خاص

وفقاً لبيانات رسمية فقد سجلت معظم محافظات الجمهورية ارتفاعات قياسية في تكاليف التعليم الخاص . حيث سجلت أمانة العاصمة أعلى مستوى في معدل تضخم تكاليف التعلم الذي بلغ 15.5% في نهاية ديسمبر 2013م مقارنة مع 12% في ديسمبر العام 2012م. وجاءت بعدها محافظة عدن بمعدل تضخم بلغ 13.3% ، ثم تعز بمعدل تضخم 12.6% ، وفي المرتبة الرابعة جاءت محافظة إب بمعدل تضخم بلغ 11% ، وتلتها محافظة الحديدة بمعدل تضخم 9.7% ، فيما كانت معدلات التضخم متقاربة في محافظات لحج والضالع وعمران والمحويت.



المدارس الخاصة
إمكاناتها أضعف
من الحكومية

13



الطلاب اليمينيون بعيدون
عن مهارات القرن الحادي والعشرين

12

الثورة

الاقتصادي

www.althawranews.net

الثلاثاء: 7 ذو القعدة 1435 هـ - 2 سبتمبر 2014م - العدد 18184
Tuesday: 7 Thu Alqeadah 1435 - 2 September 2014 - Issue No.18184

11

سعر السلة يتجاوز 7 آلاف ريال والكيلو يتعدى 500 ريال

ارتفاعات قياسية للطماطم.. والموائد مهددة بفقدانها!!



زراعته الأمر الذي يجعل الطلب عليه كبيراً وبالتالي يرتفع سعره إلى مبالغ خيالية تصل سعر سلة الطماطم تزن 22 كيلوجراماً إلى أكثر من 10 آلاف ريال أو انخفاض السعر في بعض المواسم إلى 500 ريال للسلة.



كميات كبيرة من الخضروات تحتل مساحة واسعة في أحد الأسواق المركزية بالعاصمة صنعاء "زراته الثورة" تعكس صورة حية لاستقرار المعروض من هذه السلع الغذائية المتنوعة ، باستثناء الطماطم التي تجد صعوبة نسبية هذه الأيام في البروز وتصدر أماكن العرض في بعض الأسواق الخاصة ببيع الخضروات والفواكه .

وتشهد الأسواق منذ الأسبوع الماضي ارتفاعات قياسية للطماطم تهدد تواجد الدائم في الموائد اليمينية ، حيث وصل سعر السلة منها مطلع الأسبوع الحالي إلى سبعة آلاف ريال ، ويتراوح سعر الكيلو ما بين 500 إلى 700 ريال .

■ استطلاع / محمد راجح

تسويق

يرى خبراء أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي كمورد اقتصادي هام واستغلال هذه الثروة بشكل أفضل .

مؤكدین أهمية توفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الزراعية من بنزين ووسائل الطاقة الشمسية لتشغيل الآلات والمعدات الزراعية ، والأهم توفير وسائل ري حديثة لتقنين وترشيد استخدام المياه .

ويحتاج القطاع الزراعي حسب الخبر الزراعي محمد العامري " إلى إكساب منتجاته قيمة عالية ، والتركيز على العملية التسويقية والترويجية داخلياً وخارجياً ، وتشجيع وتحفيز المزارعين ، الذين يتخوفون من تكبد منتجاتهم الزراعية من محصول الطماطم وغيره في الأسواق المحلية ، نتيجة لتدفق الخضروات بكميات كبيرة خلال الفترات والأعوام الماضية وتكدسها وعدم الاهتمام بها والاستفادة منها كمنتجات وطنية يجب أن تجد قيمتها التسويقية في الداخل والخارج .

ويشدد العامري على ضرورة استغلال الوفرة في المنتجات الزراعية وخصوصاً الخضروات من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة ، بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية من أنواع الخضروات الأكثر طلباً في السوق المحلية والخارجية ، وكذا وضع التشريعات اللازمة لحمايتها وضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال إيجاد مشروعات تنموية متكاملة والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه بمختلف أنواعها ، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية .

كما تقتضي الضرورة في هذا الجانب العمل على تحرير المزارعين البدائيين في التفكير ، وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي أي بتوفير الأسمدة والبذور ووسائل الري الحديثة ومساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم بما يعود بالنفع على هؤلاء المزارعين والاقتصاد الوطني .

والثوم والملفوف والبيبار والفجل والجرجير .

وتعاني اليمن العديد من الإشكاليات المؤثرة على القطاع الزراعي منها ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من معدات وبدور ، وضعف القدرات التسويقية التي تترجم تحت الكثير من الصعوبات بتعلق البعض منها بتوجه المزارعين في وقت وموسم واحد إلى زراعة هذا المحصول ، أو عزوف الأغلبية منهم عن

قدرها 89 ألفاً و773 هكتاراً وذلك مقارنة

بـ 988 ألفاً و463 طناً من مساحة مزرعة قدرها 80 ألفاً و795 هكتاراً خلال العام 2011م

وطبقاً لوزارة الزراعة فإن أنواع الخضروات التي تنتجها اليمن تشمل البطاطس

والطماطم والحبوب والبصل والشمام والياميا والخيار والجزر والفاصوليا والملوخية والكوسة والبسباس والبانانجان

مع تجاوز حجم الإنتاج 265 ألفاً طن من

مساحة زراعية 18 ألفاً و500 هكتار ، بينما وصل إنتاج بلادنا من الطماطم وفقاً لآخر بيانات وإحصائيات وزارة الزراعة إلى 250 ألفاً و440 طناً من مساحة مزرعة بالمحصول قدرها 18 ألفاً .

وتشير أرقام الإحصاء الزراعي إلى ارتفاع إنتاجية اليمن من الخضروات إلى مليون و132 ألفاً و852 طناً من مساحة مزرعة

عليها باعتبارها أكثر الخضروات أهمية واحتياجاً وطلباً من قبل الأسر اليمينية لدخلها كمادة رئيسية في العديد من الوجبات والأطعمة لدى الأسر اليمينية . ويضيف: إن وضعية الطماطم متأرجحة هذا الموسم بسبب الحشرة والأفة التي ضربتها مطلع العام ودمرت الكثير من المزارع المنتجة للطماطم مما أثر على كمية المعروض منها وارتفاع أسعارها . ويشير سالم كذلك إلى الأزمة التي مرت بها بلادنا منذ نهاية العام والعام الحالي في المشتقات النفطية وخصوصاً في مادة الديزل وكانت لها تأثيرات سلبية على إنتاجية المحاصيل الزراعية .

ويؤكد أن هذا الأمر ساهم خلال الفترة الماضية بزيادة مستوى التخوف لدى العاملين في القطاع الزراعي من الخسائر التي يمكن تكديدها جراء هذه الوضعية وتقليص حجم المساحات المزروعة وأيضاً نتيجة لحدوث فائض وتكدس في المعروض يؤثر على عملية تسويقه وبيعه .

ويضيف انه منذ مطلع العام الجاري يلاحظ تأثر بعض مناطق الإنتاج بشكل كبير بحشرة حافرة الطماطم التي ضربت بصورة مباشرة جهودهم الزراعية والإنتاجية .

إنتاجية

يشهد محصول الطماطم في اليمن تراجعاً متفاوتاً من عام لآخر منذ 2009م

متعاملون ومتعهدون في الأسواق وخبراء زراعيون يميزون أسباب ذلك إلى العديد من العوامل ترتبط أغلبها بمستوى الإنتاج المحلي لمحصول الطماطم الذي يشهد تراجعاً بنسب متفاوتة منذ نحو ثلاثة أعوام .

ويقول ياسر الروني "بائع في سوق مذبح للخضروات" إن أسعار الطماطم غير مستقرة منذ بداية العام الحالي ، لانخفاض كمية المعروض منها في السوق ، وتراجع ملحوظ في إنتاج بعض المزارع المتضررة من الحشرة الضارة التي أصابت هذا المحصول خلال الفترة الماضية .

ويشير إلى أن الأسعار ارتفعت الأسبوعين الماضيين ، مع وصول سعر السلة إلى أكثر من 9 آلاف ريال الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الكيلو إلى ما يقرب من 800 ريال .

وبحسب هذا البائع فقد تراجع حدة الارتفاعات للطماطم مع نهاية الأسبوع الماضي ومطلع الأسبوع الحالي بنسب طفيفة ، حيث يصل سعر السلة حالياً نحو 7 آلاف ريال وحوالي 600 ريال سعر الكيلو من الطماطم .

انخفاض

من جانبه يرى مطيع سالم متعهد تجاري في أحد أسواق الخضروات المركزية أن ارتفاع أسعار الطماطم بسبب الانخفاض الطفيف في كمية المعروض منها مع زيادة ملحوظة في الإقبال عليها والطلب الكبير

للمرة الثانية خلال ثلاثة أعوام

أنشطة التجارة الداخلية تراجع بمقدار 199 مليار ريال

وتستوعب أنشطة التجارة الداخلية أكثر من 321 ألف عامل يعملون في 205 آلاف منشأة تجارية في جميع أنحاء الجمهورية . وتقول البيانات إن القيمة مضافة لأنشطة التجارة الداخلية تراجعت من 865 مليارات و273 مليون ريال إلى 791 ملياراً و596 مليون ريال أما استهلاكها الوسيط فتراجع من 268 ملياراً و5مليارات ريال إلى 141 ملياراً و896 مليون ريال . وفيما تأثر قطاع التجارة الداخلية بالتراجع السلبي لجميع أنشطته شهدت تعويضات نمو بمقدار 14% الأمر الذي خفف الخسارة عن الأيدي العاملة حيث ارتفع إلى 101 مليار و356 مليون ريال مقارنة بـ 88 ملياراً و786 مليون ريال في 2011م .

العمال لوظائفهم وتدني الدخل لمعظم العاملين في هذا القطاع . وحسب خبراء اقتصاد استطلعت "الثورة" آراءهم فإن هذا ثاني تراجع تشهده أنشطة التجارة الداخلية خلال هذا العقد ويعتقد أن السبب الرئيس فيه يعود إلى عدم الاستقرار المالي والنقدي الذي نجم عن تفاقم أعمال التخريب والإرهاب التي تعصف بالبلاد منذ العام 2011م وترافقت مع توقف الأعمال التجارية وارتفاع تكاليف الوقود وتوقف ضخ أنبوب النفط إضافة إلى أعمال التقطعات القبلية والإرهاب الذي شل حركة تجارة محافظات عدة أبرزها أبين وشبوة وهو ما أثرت سلباً على نمو أنشطة هذه التجارة ودفع بالمستثمرين للتخلي عن الاستثمار في اليمن .

تقريراً أحمد الطيار

كشفت بيانات إحصائية حديثة عن تراجع قيمة إنتاج أنشطة التجارة الداخلية في اليمن بمقدار 199 ملياراً و785 مليون ريال إلى 933 ملياراً و493 مليون ريال بنهاية العام 2012م من 1133 ملياراً و278 مليون ريال بنهاية العام 2011م مسجلة ثاني انخفاض خلال ثلاثة أعوام ودخلت في خانة النمو بالسالب بمقدار 17% . وتقول الإحصائية التي تنفرد الثورة الاقتصادية بتحليلها: إن جميع أنشطة التجارة الداخلية سجلت تراجعاً بالسالب بنسب متفاوتة خلال عام 2012م الأمر الذي يعني فقدان العديد من رجال الأعمال لمستوى كبير من قيمة أنشطتهم وفقدان الكثير من

